

الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام ش.م.ع.ع

فروع الإمارات العربية المتحدة بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام ش.م.ع.م - فروع الإمارات العربية المتحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية للشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام ش.م.ع.م – فروع الإمارات (“فروع الإمارات العربية المتحدة“)، التي تشمل على بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وكذلك بيانات الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى والتغيرات في حساب المركز الرئيسي والاحتياطيات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيصاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إضافية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي لفروع الإمارات العربية المتحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

أساس إيداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في مقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن فروع الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (لما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإدءاء رأينا.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ (وتعديلاته)، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة فروع الإمارات العربية المتحدة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية فروع الإمارات العربية المتحدة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلى غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية لفروع الإمارات العربية المتحدة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإدءاء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

• فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إيداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية لفروع الإمارات العربية المتحدة.

• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

• التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستثمارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شك جوهري حول قدرة فروع الإمارات العربية المتحدة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنّه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو نقوم بتعديل رأينا إذا

كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف فروع الإمارات العربية المتحدة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

• تقييم عرض البيانات المالية وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية بصورة عادلة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
درهم	درهم	
		الموجودات
		النقد وما يعادله
		الودائع القانونية
		الودائع
		الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
		الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة
		الاستثمار في شركة شقيقة
		حزم التأمين وإعادة التأمين المدنية
		حصة شركات إعادة التأمين في احتياطي الأقساط غير المكتسبة
		حصة شركات إعادة التأمين في احتياطي المطالبات قيد التسوية
		حصة شركات إعادة التأمين في احتياطي المطالبات المتكبدة التي لم يتم الإبلاغ عنها
		الذمم المدينة الأخرى والمصروفات المدفوعة مقدماً
		الممتلكات والمعدات
		إجمالي الموجودات
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
		أرصدة المركز الرئيسي
		حساب المركز الرئيسي
		احتياطي الالتزامات الطارئة
		احتياطي القيمة العادلة
		إجمالي حقوق الملكية
		المطلوبات
		احتياطي الأقساط غير المكتسبة
		احتياطي المطالبات قيد التسوية
		احتياطي المطالبات المتكبدة التي لم يتم الإبلاغ عنها
		حزم التأمين وإعادة التأمين الدائقة والمطلوبات الأخرى
		تعويضات نهاية الخدمة للموظفين
		إجمالي المطلوبات
		إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات
على حد علمنا، تعرض البيانات المالية بشكل عادل، من جميع النواحي المادية، المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية لغرعي الإمارات كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. تم التصريح بإصدار واعتماد المعلومات المالية لغرعي الإمارات من قبل مجلس الإدارة وتم التوقيع عليها بالإنيابة عنه من قبل:		
		محمد ثقي إبراهيم نائب رئيس مجلس الإدارة
		أشوك كومار ايايان مدير فرع دبي